

UNITED ARAB EMIRATES

Ministry of Foreign Trade

Office of the Minister



دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة التجارة الخارجية

مكتب الوزارة

كلمة معالي/ الشيفخة لبنى بنت خالد القاسمي

وزيرة التجارة الخارجية

دولة الإمارات العربية المتحدة

ملتقى الأعمال الخليجي الفرنسي

9 يونيو 2009 باريس - فرنسا

UNITED ARAB EMIRATES

Ministry of Foreign Trade

Office of the Minister



دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة التجارة الخارجية

مكتب الوزارة

السيدات والسادة

الحضور الكريم

أسعد الله أوقاتكم

يأتي انعقاد هذا اللقاء في ظل ظروف تؤكد أهميتها، وتزيد من فاعليتها،

فج ميعنا يعرف ما يواجه الاقتصاد العالمي من أسوأ أزمة اقتصادية، ولدها

النظام نفسه، ساعد على انتشار حدتها ثورة المعلومات والاتصالات لكون العالم

أصبح قرية صغيرة. ولا يزال السباق لإنقاذ النظام المالي الدولي جارياً. وقد تنبأ

اقتصاديون بمنظمة التجارة العالمية بحدوث انخفاض في حجم التجارة الدولية

بنسبة **10%** وهو يعد أسوأ انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا قد

يدفع إلى تبني الدول سياسات تجارية تركز على اتفاقيات وتكتلات محدودة

تقف في مواجهة بعضها الآخر، وتزيد من تعقيد وتشابك القوانين والقواعد



التجارية المعمول بها وتعرض من احتمالات الحروب التجارية، الأمر الذي يقود

في نهاية المطاف إلى عرقلة تحرير التجارة العالمية .

وإذا نظر المرء إلى العالم نظرة واسعة عبر القرن الماضي، يصعب عليه العثور

على دليل ثابت يؤكد فوائد سياسة الحماية التجارية، بل ما سببته من ركود

وتفشي للبطالة خاصة في أوقات الأزمات، لذلك فإن الأمل في إنعاش الاقتصاد

العالمي معقود على التجارة واتباع سياسات فتح الأسواق والبعد عن السياسات

الحماية.

وتأتي الأزمة المالية وقد قطع الاقتصاد الإماراتي عدة خطوات هامة علي صعيد

التنمية الاقتصادية برصيد من معدلات النمو المطردة التي تحققت خلال

السنوات الماضية، ولعل من المؤشرات على بدء التعافي السريع للاقتصاد الإماراتي

من الأزمة هو تحقيق معدل نمو حقيقي بلغ 7.4٪ في عام 2008 ، كما



يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد معدلات نمو ايجابية خلال عام 2009 تصل إلى 3% بينما يتوقع ألا يزيد نمو الاقتصاد العالمي عن 0.05% ويدعم معدل النمو ضخامة ميزانية الدولة للعام الحالي بزيادة 21% عن عام 2008 وزيادة في الإنفاق الحكومي، يضاف إلى ذلك توجيه الحكومة الجزء الأكبر من استثمارات نحو الداخل، كما أن استثمارات الخارجية مأمونة وتهدف إلى أرباح طويلة الأجل.

ويدعم القطاع المصرفي الكفاء والمتطور بالدولة قدرة الاقتصاد الوطني في التصدي للازمة والمحافظة على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي أن القطاع المصرفي يعمل تحت معايير " لجنة بازل " 2 التي تعني ارتفاع معدلات كفاية رأس المال وانخفاض القروض المتعثرة وتحسن أداء النظام الرقابي، ولم نشهد إفلاس أي من البنوك العاملة بالدولة سواء كانت وطنية أم أجنبية.



وبفضل الدروس التي تم تعلمها من الماضي تتبع الإمارات العربية المتحدة سياسة اقتصادية هادفة إلى زيادة وتنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، فقد وصلت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية نحو 62.1% في عام 2008، وقوة الانفتاح على الاستثمار الضخم في مجالي السياحة والتجارة الخارجية مما عمل على تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ نجم عنه تحول الإمارات العربية المتحدة من واحة نفطية إلى مركز مالي دولي في المنطقة وملاذ مفضل لرؤوس الأموال العالمية .

وتجدر الإشارة إلى قيام الدولة بتعزيز وتنويع محفظة استثماراتها الخارجية في عديد من دول العالم من خلال الصناديق السيادية فلقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الاونكتاد أن 76% من حجم الاستثمارات المباشرة للصناديق السيادية على مستوى العالم خلال السنوات العشر الماضية



يعود للإمارات العربية بقيمة **11.3** مليار دولار و**58%** من هذه الاستثمارات

تم توجيهها إلى أوروبا. وتمثل ضخاً مباشراً في اقتصاديات الدول المستقبلية لها

وتعزز برامجها التنموية.

والامارات العربية على الرغم من امتلاكها لأدوات النمو السابق ذكرها إلا أنها

لا تسعى إلى تحقيق النمو فقط، بل النمو المؤدي إلى التنمية المستدامة ، وتعد من

الدول الرائدة، ليس في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية فقط، وإنما على

المستوى العالمي أيضاً، في مجال الاهتمام بالطاقة المتجددة والالتفات إليها وإلى

ضرورة امتلاك مصادرها باعتبارها طاقة المستقبل الوفيرة والنظيفة، وفي هذا

السياق يجيء مشروع مدينة "مصدر" التي تعتبر المدينة الأولى في العالم التي لا

يوجد فيها كربوناً ولا نفايات، بتكلفة قدرها اثنان وعشرون مليار دولار.

إضافة إلى إقامة أكبر محطة لطاقة الرياح على مستوى الشرق الأوسط كما تهتم



بالطاقة الشمسية، وهناك خطط لزيادة هذه الاستثمارات بشكل كبير بحيث

تصل إلى نحو 500 مليار دولار في عام 2015 .

وفي ضوء تنمية العلاقات الدولية ترتبط الإمارات العربية بعلاقات تجارية

قوية مع الاتحاد الأوروبي، فقد تطور حجم التبادل التجاري غير النفطي من

23 مليار دولار عام 2005 إلى 43.2 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو 88%.

وتساهم دول الاتحاد بنسبة 20% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدولة

الإمارات العربية في عام 2008 .

وبالنسبة لفرنسا فالعلاقات بين الطرفين متميزة وذات طابع خاص

متعدد الأوجه، ولا تقتصر على مجالات التعاون الدفاعي والعسكري، بل إن

التفاهم والتنسيق وتبادل وجهات النظر في القضايا السياسية والإستراتيجية

يعد إحدى ركائز هذه العلاقات فضلا عن التعاون الاقتصادي المتنامي بين

الجانبيين فأول مستثمر في الإمارات العربية المتحدة كانت شركة توتال



الفرنسية منذ عام 1939، وزاد حجم التبادل التجاري الغير نفطي بين البلدين

بنسبة 64% خلال الفترة من 2005-2008 م ن 2.47 مليار دولار إلى

4.1 مليار دولار. وترتبط الدولتين باتفاقيات تعاون منذ عام 1975، تلاها

العديد من الاتفاقيات واللجان المشتركة وزيارات الوفود، ويحتضن الاقتصاد

الإماراتي 81 شركة تجارية فرنسية، وعدداً من الوكالات التجارية بلغ عددها

299 وكالة، أما العلامات التجارية فعددها 4419 علامة تجارية. ويجب

ألا ننسى التعاون في المجال الثقافي خاصة افتتاح فرع لمتحف اللوفر في مدينة أبو

ظبي وفرع لجامعة السوربون. وتساهم الزيارات المتبادلة بين قيادات الدولتين

في ترسيخ أطر التعاون الثنائي، وتعد الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي

ساركوزي في شهر مايو الماضي للدولة تجسيداً لتوافق الرؤى في بناء شراكة

حقيقية، حيث شهدت الزيارة تدشين القاعدة العسكرية "معسكر السلام" والتوقيع

على اتفاقيتين، الأولى دفاعية في إطار تعزيز الاتفاق الدفاعي الموقع بين البلدين



والثانية أمنية في نطاق الأمن الداخلي ، بالإضافة إلى مذكرتي تفاهم للتعاون على

صعيد التمثيل الدبلوماسي ، والاستثماري من خلال صندوق الاستثمار الفرنسي

والإماراتي.

ولعل قوة تلك العلاقات تدفع إلى تفعيل مفاوضات التجارة الحرة الأوروبية

الخليجية التي وصلت إلى طريق مسدود وملئ بالعقبات لأن وقف المفاوضات

يعد خيبة أمل للقطاع الخاص الخليجي ، ونأمل أن تشهد الفترة المقبلة استكمال

المفاوضات ودفعها للأمام لصالح كافة الأطراف ، وفتح قنوات للاستثمار وتفعيل

الشراكة طويلة الأجل بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ودول

الاتحاد الأوروبي لصالح الجميع.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته